

Distr.: General
28 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد التاسع المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يتزامن هذا التقرير، المقدم بناء على تكليف من الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٤/٦٥ مع الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الزعماء الأفارقة لبرنامج الاتحاد الأفريقي الرئيسي، وهو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتضمن التقرير تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة وبرامجها والدعم المقدم من المجتمع الدولي. ويتزامن التقرير أيضاً مع تجدد الاهتمام باحتياجات التنمية في أفريقيا، كما يتضح ذلك من الالتزامات الهامة التي جرى التعهد بها عقب الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للعام ٢٠١٠، المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، واعتماد كل من برنامج عمل اسطنبول في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وإطار تنفيذ توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية في أفريقيا. هذا الاهتمام المتجدد يبين أن الدول الأفريقية لا تزال تواجه تحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

* A/66/150.



وفي هذا السياق، يبرز التقرير أن الدول الأفريقية حققت تقدماً في تنفيذ الشراكة الجديدة، ويكرر في نفس الوقت التأكيد على ضرورة تخصيص المزيد من الموارد للأولويات القطاعية للشراكة الجديدة وللإصلاحات المناسبة للاستمرار في تشجيع القطاع الخاص على مشاريع الشراكة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل مشاريع الهياكل الأساسية. وينبغي للشركاء في التنمية تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتسهيل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اتخاذ خطوات عاجلة لكي تختتم بنجاح جولة الدوحة من المفاوضات التجارية ببعدها الإنمائي وللوفاء بالتزامات المعونة وزيادة فعالية المعونات. وبعد مرور عشر سنوات على اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ينبغي ألا يكون خيار ”بقاء الأمور على حالها المعتاد“ وارداً لأنه سيؤدي إلى وعود لا تنجز وإلى مزيد من التأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تنفيذ الشراكة الجديدة.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية
٤	ألف - الهياكل الأساسية
٦	باء - الزراعة والأمن الغذائي
٨	جيم - الصحة
٩	دال - التعليم والتدريب
١٠	هاء - البيئة والسياحة
١١	واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٣	زاي - العلم والتكنولوجيا
١٤	حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتمكين للمرأة، ومشاركة المجتمع المدني
١٥	طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران
١٦	ثالثاً - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة من الزخم الناشئ عن الدعم الدولي لتنمية أفريقيا
١٨	ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية
٢٠	باء - تخفيف عبء الديون
٢٢	جيم - الاستثمار المباشر الأجنبي
٢٣	دال - التجارة
٢٤	هاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢٥	واو - قرى الألفية
٢٦	رابعا - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة
٢٦	تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامجه المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولنظام المجموعات
٢٧	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٨٤/٦٥ المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريراً شاملاً عن تنفيذ القرار المذكور. ويأتي هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - وسلط التقرير الضوء على التدابير السياساتية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى استجابة المجتمع الدولي وعلى الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية وسلط الضوء أيضاً على الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم الشراكة الجديدة. وقد استفيد في التقرير من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعدد من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٣ - تمثل الشراكة الجديدة التي اعتمدها الزعماء الأفارقة في تموز/يوليه ٢٠٠١ في لوساكا، رؤية جماعية وإطاراً استراتيجياً للتنمية في أفريقيا. وهدفها الرئيسي هو تحقيق نمو اقتصادي منصف وذي قاعدة واسعة، يمكن أفريقيا من خفض مستوى الفقر، والاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي. وتتطلب ترجمة هذه الرؤية إلى إجراءات عملية إنجاز الأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة. والانتقال من إطار إلى مخطط تنفيذي يعتمد إلى حد كبير على تصميم كل بلد. ويتوقع من كل بلد في إطار الشراكة الجديدة، أن يصمم مخططة الوطني الذاتي بما يتوافق مع أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن يتحمل مسؤولية تنفيذ برامج الشراكة الجديدة على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي هي المؤسسات الأساسية للتكامل الاقتصادي لأفريقيا، بدور رائد في تنفيذ المشاريع على الصعيد دون الإقليمي.

ألف - الهياكل الأساسية

٤ - تركزت الجهود المبذولة في هذا القطاع في الأشهر الـ ١٢ الماضية على مجالات الطاقة والنقل والمياه. وقد أدى إنشاء وكالة الشراكة الجديدة وإدماجها في هياكل الاتحاد الأفريقي

وعملياته إلى تعزيز تماسك جهود التنمية وتنسيقها فعلى سبيل المثال، وضعت وكالة الشراكة الجديدة وإدارة الهياكل الأساسية والطاقة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، برنامج عمل مشترك، واعتمدتا مشروعاً مشتركاً ذي أولوية للهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، واستمد من خطة عمل الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والهدف الرئيسي لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، الذي أقر في اجتماع القمة الرابع عشر للاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠١٠، هو وضع رؤية لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا على أساس الأهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية للقارة. ويوفر البرنامج إطاراً متماسكاً لتطوير الهياكل الأساسية (النقل، والطاقة، والمياه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) على الصعيدين الإقليمي والقاري.

٥ - وإثر النجاح في تنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل، بدأت وكالة الشراكة الجديدة بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي استعراضاً ثالثاً لخطة العمل. ووفقاً لهذا الاستعراض، ساهمت خطة العمل في تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية، باستثمارات تقدر بـ ٦,٥ بلايين دولار بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، وهو ما يمثل ٦٩ في المائة من المجموع الأصلي لاستثمارات خطة العمل القصيرة الأجل. ومنذ عام ٢٠٠٤، حققت نسبة ٧٠ في المائة من المشاريع المستعرضة الـ ١٠٣ بعض التقدم ووصلت ١٥ في المائة منها إلى مرحلة الإنجاز.

٦ - وفي محاولة لتبسيط أنشطة وكالة الشراكة الجديدة وكفالة التنسيق الفعال والتعاون في تنفيذ البرامج والمشاريع، أبرمت الوكالة مذكرة تفاهم مع المحفل الأفريقي للهيئات التنظيمية لقطاع الخدمات العامة في آذار/مارس ٢٠١٠. والمحفل مبادرة أنشأها الوثيقة التأسيسية للشراكة الجديدة بهدف إقامة التعاون بين الهيئات التنظيمية لقطاع الخدمات العامة في القارة الأفريقية وتعزيزه من أجل دعم نمو أفريقيا وتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. ويتصل مجال التركيز الرئيسي للمحفل بتنظيم الهياكل الأساسية (الاتصالات، والطاقة، والنقل، والمياه، والصرف الصحي). ويهدف التعاون بين المحفل والوكالة إلى بناء وتعزيز ترتيبات الشراكة القائمة في ما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

٧ - وفي قطاع النقل الجوي، استمرت الجهود أيضاً لتعزيز سلامة السفر الجوي في القارة وكفاءته، عن طريق التنفيذ الكامل لإعلان ياموسوكرو المتعلق بسياسة أفريقية جديدة للطيران المدني. واتفقت وكالة الشراكة الجديدة أيضاً مع لجنة الطيران المدني الأفريقي على مذكرة تفاهم ستوقع هذا العام، تدعم الوكالة بموجبها اللجنة في حشد الموارد اللازمة لتطوير الطيران المدني في أفريقيا وفي أداء دورها الجديد باعتبارها الوكالة المنفذة لإعلان ياموسوكرو.

٨ - ولا تزال وكالة الشراكة الجديدة تؤدي دورا نشطا في تنفيذ مشروع أفريقيا - جمهورية كوريا للهياكل الأساسية، وهو مبادرة من معهد كوريا للاستراتيجية الإنمائية. وتبعا لذلك، دعمت الوكالة الزيارة التي قام بها فريق من ١٨ خبيرا إلى أنغولا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وموزامبيق، وناميبيا، بحثا عن مشاريع استثمارية في الطريق في مجالي النقل والطاقة. وتتابع الوكالة أيضا نتائج مؤتمر استثمار جمهورية كوريا - أفريقيا المعني بالهياكل الأساسية وتطوير الطاقة، الذي انعقد في سول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويجري الترويج لمشاريع هياكل أساسية في أنغولا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وناميبيا، لدى مستثمرين من جمهورية كوريا.

٩ - وفي مجال التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية، تيسر وكالة الشراكة الجديدة تنفيذ سبعة مشاريع إقليمية ضمن إطار المبادرة الرئاسية لدعم الهياكل التابعة للاتحاد الأفريقي - للشراكة الجديدة، على النحو الذي أقر في الدورة السادسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي.

١٠ - وفي قطاع المياه والصرف الصحي تركزت الجهود على بناء القدرات وتعزيزها في مجال إعداد البرامج وتنفيذها بالاستفادة من الشراكات. وفي هذا الصدد، اتفقت وكالة الشراكة الجديدة ومنظمة المعونة المائية (منظمة غير حكومية مختصة بالمياه والصرف الصحي، مركزها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) أن تقدم منظمة المعونة المائية للوكالة خبراء استشاريين يعقود قصيرة الأجل لإعداد برامجها وتنفيذها وبالمقابل ستنظر الوكالة في إمكانية استضافة برنامج أنشطة منظمة المعونة المائية في الجنوب الأفريقي ضمن وحدة الهياكل الأساسية التابعة لها. وقد اتفق الجانبان كذلك على العمل معا للاضطلاع بمشاريع وبرامج المياه والصرف الصحي على المستويين الإقليمي والقاري.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١١ - تشكل الزراعة الدعامة الرئيسية لكثير من الاقتصادات الأفريقية، وهي بالتالي عامل حاسم في نمو أفريقيا الاجتماعي والاقتصادي وتنميتها المستدامة على المدى الطويل. وقد استمر التقدم في تنفيذ الالتزامات في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا على الصعيدين القطري والإقليمي خلال الفترة المستعرضة، مع قيام عدد متزايد من البلدان بتصميم برامج من أجل بلوغ الهدف المحدد بـ ٦ في المائة للإنتاجية الزراعية. وقد أعد ٢٠ بلدا من البلدان الـ ٢٦ التي وقعت على اتفاقها الوطني للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، خططها الاستثمارية الوطنية أو وضعت صيغتها النهائية وقدمتها لاستعراض تقني مستقل نظمته الوكالة، وتعمل هذه البلدان الآن على طرائق التمويل والتنفيذ.

١٢ - وأبرز صور التقدم المحرز كانت بلوغ هدف استثمار ١٠ في المائة من الميزانية في الزراعة، على النحو المنصوص عليه في إعلان مابوتو. وقد بلغت الهدف الآن عشرة بلدان مقارنة بخمسة بلدان فقط في العام ٢٠٠٩، واستثمرت تسعة بلدان نسباً تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من الميزانية.

١٣ - وسجل أيضاً تقدم ملحوظ في تنفيذ الاتفاقات الإقليمية للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وقد خصصت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، وهي الجماعة الإقليمية الوحيدة التي وقعت على اتفاق إقليمي للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ١٥٠ مليون دولار من مواردها الذاتية لتمويل خطة خمسية. ويمثل هذا المبلغ ١٦ في المائة من إجمالي تكلفة الخطة الإقليمية وبالمثل استجاب أيضاً الشركاء في التنمية فقد خصصت إسبانيا ٢٤٠ مليون يورو على مدى ثلاث سنوات، وقد جرى صرف ثلثي هذا المبلغ بالفعل من خلال البنك الدولي.

١٤ - وعاد تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بمنافع إضافية على البلدان المستفيدة. أولاً، أصبحت البلدان تعتمد التحليل القائم على الأدلة وتعد له، وتخطط الاستراتيجيات والبرامج وتستعرضها، ويتجلى هذا في تطور نوعية البرامج الاستثمارية. ثانياً، تتحسن فرص حصول البلدان على أدوات وآليات مقبولة محلياً، مما يتيح قدراً أكبر من الشمولية، واستعراضاً أكثر علانية وشمولاً لسياسات التنمية، وانفتاح الحكومة على إشراك جهات من غير الدول بوصفها شريكة متكافئة. ثالثاً، أدى البرنامج إلى تحسين الارتباط بالشركاء في التنمية، ورابعاً، ساعد بشكل كبير على توفير إطار وأولويات وطنية يمكن على أساسها موازنة ودعم المعونة الإنمائية وتنسيقه.

١٥ - وعلى المستوى الإقليمي، يجري إحراز تقدم في تنفيذ المشروع التحريبي لسياسة مصائد الأسماك في غرب أفريقيا، الذي يشارك فيه كل من غانا، وسيراليون. ويدعم المشروع استثمارات كبرى للبنك الدولي في قطاعي مصائد أسماك غانا وسيراليون. ويستفيد هذان البلدان من استثمارين متصلين للمؤسسة الإنمائية الدولية تتراوح قيمتهما الإجمالية بين ٩٠ و ١٠٠ مليون دولار. وحُصِّص مبلغ إضافي قدره ٥٧,٨ مليون دولار لغانا وغينيا - بيساو، من قبل البنك الدولي (٥٢ مليون دولار)، ومرفق البيئة العالمية (٤ ملايين دولار)، والشراكة من أجل مصائد الأسماك في أفريقيا (١,٨ مليون دولار)، وهو جزء من المرحلة الأولى للبرنامج الإقليمي لمصائد أسماك غرب أفريقيا.

١٦ - وهذه الاستثمارات استراتيجية بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة من أجل مصائد الأسماك في أفريقيا من النواحي الثلاث التالية: (أ) تضطلع الشراكة

الجديدة بدور رائد في تحديد السياسات، والأطر التنظيمية والإدارية التي سيجري ضمنها الاستثمار في مصائد الأسماك؛ (ب) تدعم الاستثمارات اتساق مصائد الأسماك ضمن إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، أي ضمان أن تساهم المصائد بشكل أكثر فعالية واستدامة في النمو السنوي المستهدف البالغ ٦ في المائة وأيضاً في الأمن الغذائي؛ (ج) يشكل ذلك الاستجابة الحاسمة للمرحلة التي تلي اتفاق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بغرض دعم البلدان التي استكملت اتفاق البرنامج الشامل الخاص بها في صياغة برامج استثمار في مجال مصائد الأسماك.

١٧ - وتنفيذ الشراكة من أجل مصائد الأسماك في أفريقيا مهماً للدول المستفيدة من عدة نواح: (أ) إسهامات الشراكة حاسمة في الاستفادة من الاستثمارات المالية للبنك الدولي، وفي تخفيض الفترة الزمنية اللازمة لاستكمال دورة وضع البرنامج من ١٨ شهراً إلى ٦ أشهر؛ (ب) يعزّز دورها الفعّال المهم في حشد الخبرات المحلية من أجل صياغة برنامج الاستثمار الإجمالي محلياً بزمّام البرامج.

جيم - الصحة

١٨ - واصلت وكالة الشراكة الجديدة العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية للوكالة والمتمثلة في تحسين نظم الرعاية الصحية في أفريقيا، وزيادة عدد العاملين في مجال الصحة المدربين وكفالة توافر أدوية آمنة وفعالة وبأسعار معقولة لجميع الأفارقة. ومن أجل تحقيق الهدف الأخير، تقود وكالة الشراكة الجديدة مبادرة المواءمة لتنظيم الأدوية في أفريقيا، التي تتولى حشد الموارد المالية والتقنية، وتدعو إلى إجراء استعراضات للسياسات والتشريعات المتعلقة بتنظيم الأدوية، وتنسق المبادرات القائمة لبناء القدرات على التنظيم، بهدف زيادة المواءمة في تنظيم الأدوية. وتعكف وكالة الشراكة الجديدة على تنسيق مجموعة أطراف تتكون من منظمة الصحة العالمية، ومؤسسة بيل وميلندا غيتس، ومؤسسة كليبتون، وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة بهدف تنفيذ هذه المبادرة، وحصلت حتى الآن على ستة مقترحات بمشاريع من اللجان الاقتصادية الإقليمية لتحقيق المواءمة على المستوى الإقليمي. ووضعت وكالة الشراكة الجديدة، بالتشاور مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، الصيغة النهائية لتحليل حالة تنظيم الأدوية ومواءمة تسجيلها في مناطق جماعة شرق أفريقيا، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وستعمم الدروس المستفادة من عملية الاستعراض على الدول الأفريقية واللجان.

١٩ - وتعمل وكالة الشراكة الجديدة، من خلال هذه المبادرة، مع أصحاب المصلحة والشركاء من أجل معالجة سوء تنظيم أسواق الأدوية في أفريقيا باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً

في تعزيز الصحة العامة وحمايتها، حيث تسهم الوكالة في كفالة حصول المرضى إلى أدوية تتسم بالجودة العالية والأمان والفعالية. وعلى هذا النحو، تتعاون الوكالة مع اللجنة البرلمانية للبلدان الأفريقية المعنية بالصحة والعمل والشؤون الاجتماعية بغية التوعية بالمبادرة والدعوة لها في القارة. علاوة على ذلك، صادق مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة في نيسان/أبريل ٢٠١١، على الإطار التنفيذي للمبادرة في ناميبيا.

٢٠ - وواصلت وكالة الشراكة الجديدة الاضطلاع بدور رئيسي في معالجة أزمة القوة العاملة في مجال الصحة في أفريقيا. وفي هذا السياق، أنهى الحفل الأفريقي المعني بالموارد البشرية في مجال الصحة، الذي ترأسه الوكالة، دراسة لتقييم احتياجات كليات الطب في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من أجل توفير قاعدة معرفية قوية للعمل في المستقبل. وستُوجه نتائج هذه الدراسة سير التعاون بين منظمة الصحة العالمية وخطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ من أجل إغاثة المصابين بمرض الإيدز في جهودهما الرامية إلى رفع مستوى التنقيف التحويلي للأطباء والمرضات، وذلك تمشياً مع الالتزام بخطة الطوارئ من أجل دعم تدريب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الفنيين الصحيين الجدد في أفريقيا.

٢١ - ويجري إحراز تقدم في العمل مع مبادرة البحوث الصحية - أفريقيا، من أجل تحقيق حالة صحية جيدة والمساواة في المجال الصحي، والحد من الفقر والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأفريقية. وحتى الآن، اختارت السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق المشاركة في مبادرة البحوث الصحية - أفريقيا. واتفقت السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة على استخدام المبادرة وبوابتها على شبكة الإنترنت لإدارة البحوث الوطنية داخل نظم المعلومات الصحية. وتقوم وكالة الشراكة الجديدة بتصميم برنامج من أجل توفير الدعم التقني للجان الاقتصادية الإقليمية بغرض وضع أطر شاملة لسياسات الصحة والصحة النباتية، بالإضافة إلى استراتيجيات للمحاصيل الأساسية. وستجري خصوصاً معالجة، المسائل المتعلقة بتكامل السوق الإقليمية.

دال - التعليم والتدريب

٢٢ - واصلت وكالة الشراكة الجديدة تعزيز تنمية الموارد البشرية من المرضات والقابلات في أفريقيا، بإجراء مفاوضات مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل نشر المرضات والقابلات المتخرجات من الجامعات في المجتمعات الريفية، وذلك باستخدام العيادات المتنقلة. وقد وضعت الوكالة أيضاً برنامجاً يهدف إلى رفع مستوى تعليم المرضات والقابلات ومؤهلاتهن في ثلاثة بلدان في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي الجنوب

الأفريقي، قامت مجموعة من ست جامعات، من التي توفر برنامجاً راسخاً يؤهل لدرجة الماجستير في مجال الرعاية السريرية والقبالة، بتكوين مجموعة أطراف من شأنها أن تتعاون من أجل وضع وتوفير برامج تؤهل درجة الإجازة ودرجة الماجستير في مجالي التمريض والقبالة في ثلاث جامعات مضيضة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي نفس الوقت ستساعد هذه المجموعة الهيئات التنظيمية في البلدان الثلاثة وستعمل مع وزارات الصحة من أجل وضع خطط للمسار الوظيفي تنص على الاعتراف بهؤلاء المرضات والقبالات في القطاع العام واستخدامهن ومكافئتهن. بالإضافة إلى ذلك، منحت وكالة الشراكة الجديدة الأولوية لتعليم الحراجة مع تقديم طلبات لحكومة السويد من أجل تمويل حلقة عمل لوضع الصيغة النهائية لبرنامج الدراسات العليا في مجال تعليم الحراجة.

٢٣ - وتجري متابعة للمشروع الذي يهدف إلى إنشاء مركز إقليمي لتعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا بمضاعفة الجهود المبذولة لإشراك حكومي الغابون وجنوب أفريقيا في دعم فتح المركز في الغابون. وقدمت ثلاثة بلدان (أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق) مقترحات لتمويل عملية تطوير المعلمين بتوفير برنامجي التعليم المفتوح والتعلم من بعد لصندوق النهضة الأفريقية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا.

هاء - البيئة والسياحة

٢٤ - بعد سبع سنوات من اعتماد خطة عمل الشراكة الجديدة المتعلقة بالبيئة، يجري إحراز تقدم في وضع خطط العمل البيئية دون الإقليمية في المناطق والبلدان التي تمثلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي. وقد سهل هذا عملية وضع الخطط الوطنية في خمسة بلدان. علاوة على ذلك جرى بناء القدرات في مجال تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالبيئة على المستويين الوطني ودون الإقليمي. كذلك توفر الخطة الدعم للبلدان الأفريقية في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وتوفر الخطة دعماً مماثلاً في تنفيذ الجوانب المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتصحر في خطط العمل الوطنية. وفي هذا الصدد، جرى تحديد أهداف السياسة العامة ووضع إطار عمل لتوجيه المناقشات حول مسائل مثل إمكانيات الوصول وتقاسم المنافع، والإدارة المستدامة للغابات، والأنواع الدخيلة المتغلغلة، والإدارة المتكاملة للبحار والمناطق الساحلية. وتوفر الخطة أيضاً إطاراً لتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على المستوى الإقليمي. وقد بدأت وكالة الشراكة الجديدة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، عملية لاستعراض تنفيذ خطط العمل البيئية.

٢٥ - وتعد وكالة الشراكة الجديدة حالياً مقترح برنامج بعنوان "برنامج التكيف مع تغير المناخ وتخفيفه: التصدي لتغير المناخ باستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار". وبدأت عملية إشراك الشباب في برنامج تغير المناخ بوصفها جزءاً من برنامج مستمر لدمج عملية تمكين الشباب في البرامج التي تقوم بها الشراكة الجديدة. وسيجرى هذا الإدماج عن طريق مبادرة العلماء الشباب الأفارقة بشأن تغير المناخ، التي ستستضيف أمانتها جامعة الشمال الغربي (North-West University) في جنوب أفريقيا. وهدف مبادرة العلماء الشباب هو التوعية ودفع الشباب على المشاركة الاستباقية في المسائل والأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. ومن المقرر أن تنطلق هذه المبادرة منتصف آب/أغسطس ٢٠١١. بموضوع: "تعزيز دور نظم المعارف المحلية في أفريقيا عن التكيف مع تغير المناخ وتخفيفه".

٢٦ - وتُبذل الجهود، في إطار الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج العمل من أجل تنفيذها، التابعة للاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل دمج عملية الحد من مخاطر الكوارث في مبادرات الحد من الفقر والتنمية المستدامة. وقد عرض برنامج العمل الموسع الرامي إلى تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث في الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠١٥ واعتمد في المؤتمر الوزاري الأفريقي الثاني المعني بالحد من مخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، أعيد تشكيل الفريق الاستشاري الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث خصيصاً من أجل تقديم المشورة للبرامج الوطنية ودعمها علاوة على دعم السلطات الإقليمية ودون الإقليمية، في تنفيذ مبادرات الحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا.

٢٧ - ويمكن لتنمية السياحة، بوصفها أحد محفزات التنمية، أن يكون لها أثر إيجابي غير مباشر على قطاعات أخرى، بالإضافة إلى مشاركتها في تحمّل تكاليف التنمية. ويعمل كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة بنشاط، في شراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية من أجل النهوض ببرنامج شامل للتكامل الإقليمي في قطاع السياحة. وعلاوة على ذلك، واعترافاً بالفرص والتحديات التي تمثلها صناعة السياحة في أفريقيا، وضع عدد من البلدان الأفريقية خططاً رئيسية للسياحة بمساعدة منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٨ - في أعقاب القرار الذي اتخذ في الدورة الخامسة عشرة للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه التابعة لوكالة الشراكة الجديدة المنعقدة في تموز/يوليه ٢٠١٠ بأوغندا، حلّ برنامج أفريقيا الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة محل لجنة أفريقيا الإلكترونية

التابعة للشراكة الجديدة من أجل قيادة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذو الأولوية، تمشيا مع التوجه الاستراتيجي الجديد لوكالة الشراكة الجديدة.

٢٩ - ويواصل برنامج أفريقيا الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة، المكلف بوضع السياسات والاستراتيجيات والمشاريع على مستوى القارة بغية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء أفريقيا، التقدم في تنفيذ مبادراته الرئيسية وهي: شبكة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنطاق العريض التابعة للشراكة الجديدة، ومبادرة المدارس الإلكترونية التابعة لوكالة الشراكة الجديدة. وجرى تعزيز الجهود الرامية إلى توسيع نطاق البيئة المواتية لشبكة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنطاق العريض التابعة للشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة بتنظيم عدة حلقات عمل إقليمية وحلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة بشأن بروتوكول كيغالي، عقدت في القاهرة لبلدان شمال أفريقيا وغامبيا ونيجيريا والسنغال وجيبوتي لبلدان أصحاب المصلحة المحليين.

٣٠ - وأحرز تقدم في تنفيذ كبل أوهورونت البحري. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ جرى، في فرنسا توقيع عقد التوريد واتفاق بشأن تشييد وصيانة كبل أوهورونت الذي يصل بين الساحل الأفريقي وأوروبا. وسيمتد هذا الجزء من كبل أوهورونت من فرنسا إلى جنوب أفريقيا ويربط جميع البلدان التي تقع على الساحل الغربي لأفريقيا. وتواصل شركة باهاريكوم (Baharicom)، المكلفة بتركيب كبل أوهورونت البحري ليلتف في حلقة حول أفريقيا، بذل الجهود لزيادة رأس المال السهمي والمقترض والتزام الجدول الزمني للتسديد المحدد في عقد التوريد.

٣١ - وأنجزت خطتا عمل فيما يتعلق بشبكة أوموجانيت الأرضية العابرة للحدود. وغطت الخطة الأولى، التي أنجزت في تموز/يوليه ٢٠١٠ ١٠ بلدان في شرق وجنوب أفريقيا (أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزيمبابوي، ومالاوي، وموزامبيق، وناميبيا)، وغطت الخطة الثانية، التي أنجزت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ١٢ بلدا في غرب ووسط أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، ونيجيريا).

٣٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أيد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السادس عشر اختيار اللجنة التقنية للمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية التابعة للاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة، لمشروعات الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنطاق العريض

وهي: أوهورونت وأوموجانت ووصلة الألياف الضوئية المقترحة على طول خط أنابيب الغاز بنيجيريا - النيجر - الجزائر.

٣٣ - وفي ما يتعلق بمبادرة الشراكة الجديدة للمدارس الإلكترونية، عملت وكالة الشراكة الجديدة على طرائق لإنهاء مرحلة البيان العملي. وقد جرى تنفيذ ٨٠ من البيانات العملية لمدارس إلكترونية تابعة للشراكة الجديدة، في ١٦ بلداً أفريقياً. وقد جرى تجهيز كل مدرسة في مشاريع البيانات العملية بمختبر حاسوبي يحتوي على ما لا يقل عن ٢٠ حاسوباً شخصياً. بالإضافة إلى خادوم وهياكل أساسية للربط الشبكي وأجهزة ملحقة بالحاسوب مثل المساحات الضوئية والسبورات الإلكترونية والطابعات. وجرى ربط المدارس بشبكة الإنترنت لتمكينها من التواصل مع بقية العالم. ووقعت الوكالة مذكرة تفاهم مع جمعية الإنترنت لتطوير قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في أفريقيا في مجال إدارة الشبكة.

زاي - العلم والتكنولوجيا

٣٤ - تتمثل الإنجازات البارزة حتى الآن، لبرنامج المبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في إنشاء مراكز تنسيق لقيادة عملية إنتاج مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى الوطني، وبناء القدرات في مجال جمع بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار ونشر "آفاق الابتكار في أفريقيا" ٢٠١٠، وهو أول كتيب في سلسلة منشورات لإطلاع الجمهور على أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأفريقية. وقد بدأ هذا الكتيب في إثيوبيا في أيار/مايو ٢٠١١ ويحتوي على نتائج دراسات استقصائية في مجال البحث والتطوير. ومن المتوقع أن يولد الكتيب نقاشاً لإثراء عملية جمع بيانات أفضل نوعية. وتدعم أيضا وكالة المبادرة الجديدة ومبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مفوضية الاتحاد الأفريقي في إنشاء المرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد جرى توقيع اتفاق البلد المضيف مع غينيا الاستوائية، وسيؤدي المرصد الدور الرئيسي في التنسيق، وجمع البيانات، والتدريب، بالإضافة إلى نشر المعلومات عن أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا.

٣٥ - وأكمل برنامج المبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار مرحلته الأولى بنجاح في ١٩ بلداً عضواً في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهي مرحلة مصممة لتعمل كآلية للتعليم من أجل التعلم المتبادل وتبادل المعارف في مجال إجراء الدراسات الاستقصائية في مجال البحث والتطوير والابتكار. ونتيجة لذلك، وضعت مبادئ توجيهية لتلك الدراسات، واعتمدت في البلدان المشاركة. وقد فتح قياس العلم والتكنولوجيا والابتكار كأداة داعمة في وضع السياسات وتنفيذها، مجالات لمزيد من البحث والنقاش.

وتتعاون البلدان المشاركة في هذه المسائل وهي بصدد تكوين جماعة من الممارسين تضمن أن تتحدث أفريقيا بصوت واحد.

٣٦ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بدأت مرافق محور شرق ووسط أفريقيا للعلوم البيولوجية رسميًا في العمل في كينيا. وبدعم مالي من كندا، بنت وكالة المبادرة الجديدة مرافق مختبرية عالمية المستوى للعلماء في شرق ووسط أفريقيا. وستوفر لهؤلاء العلماء الفرصة لإجراء بحوث رائدة في مجال علوم الحياة من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها المزارعون في زيادة الإنتاجية الزراعية. وأنشئت مؤخرًا الشبكة الأفريقية للخبرات في مجال السلامة الحيوية كشبكة خدمات على مستوى القارة يديرها موظفون أفريقيون لديهم خبرة متعددة التخصصات في مجال نظم السلامة البيولوجية. وتوفر الشبكة منذ نشأتها التدريب والمعلومات العلمية إلى منظمي التكنولوجيا الحيوية الزراعية الأفارقة بغية مساعدة البلدان على اتخاذ القرارات المستنيرة.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتمكين للمرأة، ومشاركة المجتمع المدني

٣٧ - تعمل وكالة المبادرة الجديدة على تنفيذ فكرة حاضنات الأعمال التجارية لصاحبات الأعمال الأفريقيات في اللجان الاقتصادية الإقليمية. ويتمثل حاليًا، الهدف في تمويل مشاريع تجارية في مجال حضانة الأعمال التجارية للجنينين إقليميتين مختارتين، وهما السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بميزانية قدرها مليون يورو. وتهدف الخطة إلى الاستفادة من هذه التجربة وتعميمها على خمس لجان إقليمية أخرى. وجرى توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة المبادرة الجديدة والسوق المشتركة في أيار/مايو ٢٠١٠. وعرض المشروع على الاجتماع الرابع للوزراء المسؤولين عن شؤون المرأة والشؤون الجنسانية، الذي اتخذ قرارًا ببدء تحديد منظمات المشاريع والمؤسسات الشريكة. وعُقدت في وقت لاحق مشاورات تقنية مع السوق المشترك واتحاد الجمعيات الوطنية لصاحبات الأعمال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأتفق على أن مبادرة البنك الدولي بشأن حضانة الأعمال ستساعد في تعميم الدروس المستفادة على الصعيد العالمي وفي أفريقيا.

٣٨ - وقد دخلت وكالة المبادرة الجديدة في تحالفات استراتيجية مع وكالات في منظومة الأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في مجالات حاسمة منها المرأة الريفية، والتمكين الاقتصادي للمرأة الأفريقية، وتوليد المعرفة ونشرها وإلى جانب إعداد النداء الثاني لتقديم المقترحات، اضطلعت المبادرة الجديدة/الصندوق الإسباني لتمكين المرأة الأفريقية برصد المشاريع الجارية وتقييمها وإنهاء المشاريع الممولة في إطار النداء الأول لتقديم المقترحات.

أما مرحلة الصندوق الثانية، التي تغطي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، فتمثل توحيد برنامج المبادرة الجديدة بشأن تمكين المرأة في أفريقيا.

٣٩ - وقد ساهم الصندوق في تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتطوير أدوات أساسية للتخفيف من حدة الفقر، ويشمل ذلك زيادة أعداد النساء والفتيات المدربات على اكتساب المهارات المهنية المجدية اقتصاديًا. وساعد أيضًا على خلق فرص عمل من خلال شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، في تطوير مهارات القيادات النسائية في مجال الأعمال وفي المجتمع المدني وبناء القدرات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محاولة لتضييق الفجوة الرقمية. ودعم الصندوق أيضًا خلق أنشطة مدرة للدخل للنساء عن طريق دعم تجهيز المنتجات الزراعية (٤٥ آلة) والتدريب على إدارة الأعمال (٦٠٠ صاحبة أعمال).

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٤٠ - واصلت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تعزيز موقفها كأداة للنهوض بالحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وانضمت ليبيريا رسميًا إلى الآلية في المحفل الأفريقي لاستعراض الأقران في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واعتبارًا من نهاية تموز/يوليه ٢٠١١، ووفقًا للمعلومات التي قدمتها أمانة الآلية، انضم ٣٠ بلدًا إلى الآلية بتوقيع مذكرة التفاهم، وهي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والغابون، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا. ويمثل أعضاء الآلية أكثر من ٧٦ في المائة من سكان أفريقيا.

٤١ - وخضعت إثيوبيا لاستعراض الأقران خلال القمة الثالثة عشرة للمحفل الأفريقي لاستعراض الأقران، وخضعت موريشيوس للاستعراض خلال القمة الرابعة عشرة. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠١١، كان قد خضع ١٤ بلدًا للاستعراض وهي: إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبنن، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وغانا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وموريشيوس، وموزامبيق ونيجيريا. أما البلدان الأخرى فهي في مراحل مختلفة من عملية الاستعراض: استقبلت زامبيا بعثة استعراض قطرية في شباط/فبراير ٢٠١١، وسيراليون في أيار/مايو ٢٠١١، وستخضع جمهورية تنزانيا المتحدة للاستعراض في النصف الثاني من عام ٢٠١١ فإن غانا وكينيا مقبلتان على استعراض دوري في إطار دورة ثانية.

٤٢ - وأحرزت البلدان المستعرضة أيضا تقدماً في تنفيذ برامج عملها الوطنية الناشئة عن عملية الاستعراض. ولذلك، استعرض مؤتمر القمة الرابع عشر للمحفل، الذي عقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تقارير مرحلية عن تنفيذ البرامج الوطنية لجنوب أفريقيا وليسوتو ونيجيريا، في حين استعرض مؤتمر القمة الخامس عشر، الذي عقد في ملابو في حزيران/يونيه ٢٠١١، وتقارير مرحلية عن تنفيذ البرامج الوطنية لبنن وبوركينا فاسو.

٤٣ - ومن أجل تبسيط عملية استعراض الأقران وتسريعها، جرى تنقيح بعض الأدوات القائمة. فعلى سبيل المثال، جرى تنقيح الاستبيان الرئيسي وإقراره في آذار/مارس ٢٠١١ في حلقة عمل لأصحاب المصلحة في جوهانسبرغ، ومن المقرر أن يستعرضه المحفل في قمته السادسة عشرة في إثيوبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بعد مراجعة شاملة من قبل مراكز تنسيق الآلية، كما أوصى بذلك المحفل في قمته الخامسة عشرة.

٤٤ - وما برحت الآلية تتلقى الدعم من شركائها الاستراتيجيين الثلاثة، وهم مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشمل هذا الدعم المشاركة في بعثات الاستعراض القطري وغيرها من أشكال المساعدة التقنية والمالية. في هذا الصدد، واصل مصرف التنمية الأفريقي تقديم منحة لدعم المشروع الرامي إلى تبسيط عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتسريعها. وتشمل أهداف المشروع تنقيح وتحسين الأدوات والعمليات وتعزيز قدرة موظفي أمانة الآلية. وقد أدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دوراً حاسماً في تعزيز البحوث والمعارف في ما يتعلق بالآلية من خلال دراسة عن إدارة التنوع بعنوان "استنتاجات من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وإطار للتحليل ووضع السياسات"، وتنظيم حلقات عمل للتنوعية بالآلية وتنسيق برامج العمل الوطنية والخطط الوطنية الأخرى في إطار موحد لنفقات متوسطة الأجل.

ثالثاً - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة من الزخم الناشئ عن الدعم الدولي لتنمية أفريقيا

٤٥ - تعافت أفريقيا من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الرغم من تباطؤ وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي. وفي عام ٢٠١٠، نمت أفريقيا بنسبة ٤,٩ في المائة في المتوسط، وهذه النسبة أعلى من نسبة ٣,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٩^(١). إلا أن هذا الانتعاش

(١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتوقعات الاقتصادية لأفريقيا (باريس)، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (٢٠١١).

محفوف بعدم اليقين في ما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية العالمية الهشة وعدم الاستقرار السياسي في المناطق دون الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال أفريقيا متخلفة عن المناطق الأخرى في ما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بوفيات الأطفال والوفيات النفاسية وإمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والمياه النقية.

٤٦ - ولهذا السبب، من الضروري أن يفي شركاء التنمية وفاء كاملاً بالتزاماتهم بأن يواصلوا دعمهم لأفريقيا الرامي إلى تحقيق خطة تنمية القارة، بما في ذلك تنفيذ أولويات المبادرة الجديدة. وقد قطعت مجموعة الثماني على نفسها، في قمة غلين إغلز عام ٢٠٠٥، التزامات تاريخية بزيادة مساعداتها لأفريقيا، ولكنها لم تف حتى الآن بوعودها. وشهدت قمة مجموعة الثماني التي عقدت في فرنسا عام ٢٠١١ إعادة تأكيد التزامات غلين إغلز. وفي أواخر عام ٢٠١٠، أطلقت مجموعة العشرين أيضاً مبادراتها للتنمية، وهي توافق آراء سول بشأن التنمية الهادفة إلى تحقيق النمو المشترك، الذي يركز بدرجة أكبر على تعزيز النمو الاقتصادي بتطوير الهياكل الأساسية وخلق فرص العمل. وأخيراً، اعتمد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك، خطة عمل عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف، وتكريس اهتمام خاص لأفريقيا.

٤٧ - وتشير، على ما يبدو، التوقعات الاقتصادية غير المؤكدة لشركاء أفريقيا التقليديين في التنمية وانخفاض الفسحة المالية التي يواجهونها إلى أن الجهات المانحة غير التقليدية قد تكتسب أهمية أكبر في السنوات القادمة. وهذا يشمل كل من الاقتصادات الصاعدة، بالإضافة إلى الجهات من غير الدول، مثل المؤسسات الخاصة والهيئات الخيرية. ونظراً لتشديد ميزانيات المعونة في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيره السلبي على صرف المعونات، سيتيح المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة، المقرر عقده في بوسان، كوريا الجنوبية، في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ فرصة مناسبة لشركاء التنمية لكي يؤكدوا من جديد التزامهم بكمية المعونة وبفعاليتها على حد سواء، على النحو المكرس في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا.

٤٨ - واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١١ بتركيا، برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وإعلان اسطنبول. والهدف من برنامج العمل ضمان النمو الاقتصادي المستدام والتخفيف من حدة

الفقر بغية تمكين نصف عدد البلدان الأقل نمواً من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. ويحدد برنامج العمل ثمانية مجالات ذات أولوية: القدرة الإنتاجية، بما في ذلك الهياكل الأساسية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا وتنمية القطاع الخاص؛ والزراعة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية، بما في ذلك تمكين المرأة؛ ومعالجة أثر الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة، مثل تغير المناخ والاستدامة؛ وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد على جميع المستويات. ونظراً إلى أن ٣٣ دولة من أصل ٤٨ دولة من أقل البلدان نمواً تقع في أفريقيا، من شأن تنفيذ برنامج العمل قطع شوط طويل في سبيل التصدي لتحديات التنمية التي تواجهها القارة.

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

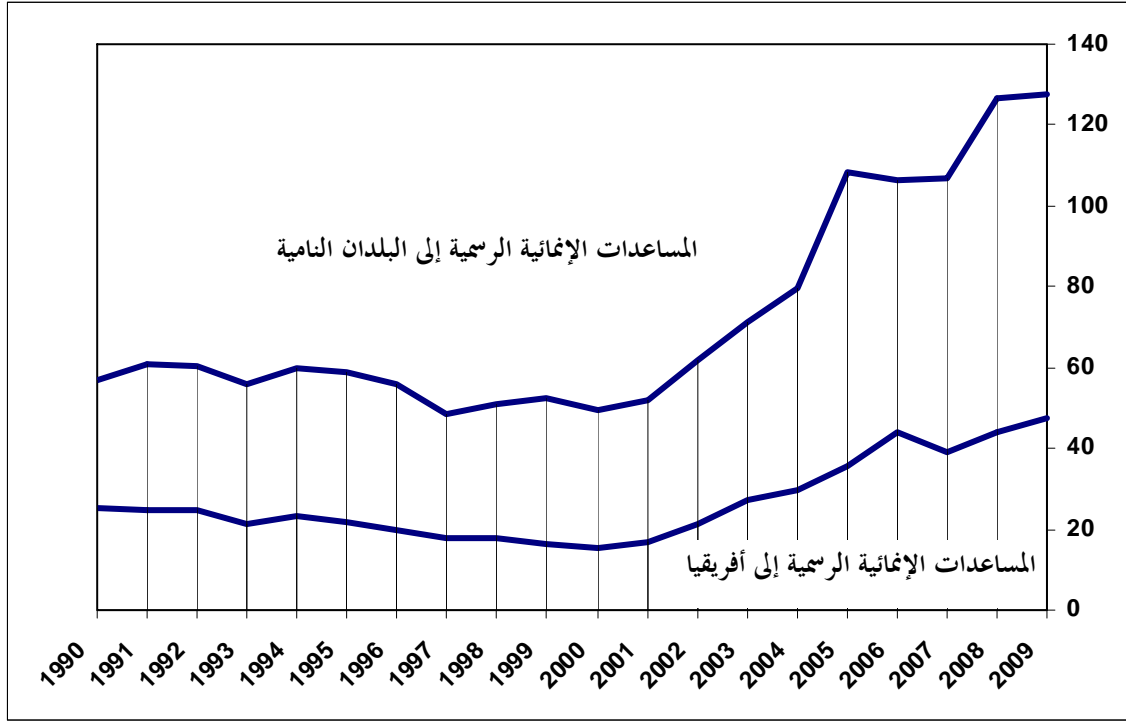
٤٩ - بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة، وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٢٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. وقد آل ٤٨ بليون دولار من هذه المساعدات لأفريقيا، وهو ما يمثل زيادة سنوية قدرها ١١,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ١ أدناه). وفي عام ٢٠١٠، ارتفعت المساعدات الثنائية لأفريقيا، دون حساب مدفوعات الوكالات المتعددة الأطراف، بنسبة ٣,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠٠٩ وبلغت ٢٩,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وبالرغم من هذه الزيادات، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية دون مستوى التعهدات التي قدمتها البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية في قمة غلين إيغلز عام ٢٠٠٥، حيث التزمت بزيادة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بنسبة ٢٥ بليون دولار. ومع ذلك، تقدر فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ أن هنالك فجوة في التنفيذ بمقدار ١٨ بليون دولار، وأن أفريقيا قد تلقت ٤٦ بليون دولار من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في عام ٢٠١٠، وهو ما يقع إلى حد بعيد دون التزام غلين إيغلز البالغ ٦٤ بليون دولار^(٢).

(٢) الأمم المتحدة، الشراكة العالمية من أجل التنمية. حان وقت الإنجاز، تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (نيويورك، يصدر في عام ٢٠١١). United Nations, *The Global Partnership for Development: Time to Deliver*, Millennium Development Goals Gap Task Force report (New York, forthcoming in 2011).

شكل ١

مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الحالي)



المصدر: استنادا إلى منظمة التعاون والتنمية/قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية على الإنترنت ٢٠١١.

٥٠ - أكدت قمة مجموعة الثمانية في كندا في عام ٢٠١٠ وفي فرنسا عام ٢٠١١ شراكة المجموعة مع أفريقيا. وفي مبادرة موسكوكا المعنية بصحة الأمهات والمواليد والأطفال، التزمت البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية بإنفاق مبلغ إضافي قدره ٥ بلايين دولار فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ من أجل تحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية ٤ و ٥ في البلدان النامية. وقد أعيد تأكيد هذه الشراكة في قمة عام ٢٠١١ في فرنسا عن طريق اعتماد الإعلان المشترك لمجموعة الثمانية/أفريقيا: "القيم والمسؤوليات المشتركة". وقد أطلقت أثناء القمة أيضا شراكة دوفيل، التي تقدم الدعم للديمقراطيات الجديدة في شمال أفريقيا وتتعهد بتقديم ٢٠ بليون دولار من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف لدعم النمو المستدام والشامل في تونس ومصر.

٥١ - وفيما يتعلق بفعالية المعونة، يتفاوت التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا (A/63/539، المرفق) لعام

٢٠٠٨. فمن ناحية، هناك تقدم ملحوظ في إزالة مشروطة المعونة المقدمة إلى أفريقيا، وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص. وقد وقعت ١٨ من الجهات المانحة على المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ومن ناحية أخرى، لا يزال التقدم في استخدام الأنظمة القطرية والحد من تفتت المعونة محدوداً. وإزاء هذه الخلفية، من المتوقع أن يحدد المجتمع الدولي التزاماته بتحسين فعالية المعونة في المنتدى الرابع الرفيع المستوى القادم بشأن فعالية المعونة القادم.

٥٢ - ويلعب شركاء التنمية غير التقليديين دوراً متزايد الأهمية في تنمية أفريقيا. وتقدم البلدان الناشئة مثل البرازيل وتركيا والصين والهند وغيرها المنح والقروض تحت مظلة التعاون بين بلدان الجنوب، بشروط أقل غالباً من تلك التي تفرضها الجهات المانحة التقليدية. ومع ذلك، ونظراً لعدم وجود بيانات، فإنه من الصعب تقديم صورة واضحة عن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية من شركاء التنمية الجدد والناشئين.

٥٣ - وبالإضافة إلى الجهات المانحة الثنائية توفر الجهات الخيرية الجديدة، من قبيل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وغيرها دعماً للبلدان الأفريقية من أجل التمويل المبتكر للتنمية، مما يساعد في زيادة الموارد المحلية المحدودة المخصصة للتنمية. وعلى سبيل المثال، أنفقت مؤسسة غيتس، التي بدأت في إبلاغ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية بما تقدمه من معونة في مجال الصحة مبلغ ١,٨ بلايين دولار في شكل منح لتحسين الصحة في البلدان النامية في عام ٢٠٠٩، استهدف ٣٦ في المائة منها أفريقيا على وجه التحديد. وهي بذلك ثالث أكبر الجهات المانحة في هذا المجال، بعد الولايات المتحدة والصندوق العالمي.

باء - تخفيف عبء الديون

٥٤ - بفضل الجهود المتواصلة لتخفيف عبء الديون الخارجية عن كاهل البلدان الأفريقية في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وعلى الصعيد الثنائي، انخفضت كثيراً نسبة الديون وخدمة الدين منذ ذروتها في منتصف التسعينات. وفي حين بلغ مجموع الديون الخارجية ٧٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٤، فقد انخفض إلى ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠^(٣)، مما أدى إلى تحرير الموارد وتمكين البلدان من زيادة الإنفاق على الحد من الفقر والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(٣) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، نيسان/أبريل ٢٠١١.

٥٥ - وشهدت أربعة بلدان، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وليبيريا وتوغو، خفض ديونها بمقادير كبيرة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ حتى حزيران/يونيه ٢٠١١ من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وعند بلوغ نقطة الإنجاز، منحت جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٢,٣ بلايين دولار تخفيفا لعبء الديون. وبعد استيفاء المتطلبات المتبقية، وصلت ليبيريا إلى نقطة الإنجاز في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وشهدت خفض ديونها بمقدار ٤,٦ بلايين دولار بالقيمة الاسمية. ونتيجة لذلك انخفضت أرصدة الدين الخارجي في ليبيريا إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتلقت غينيا - بيساو ١,٢ بلايين دولار من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخفيفا لعبء الديون في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠. وأخيرا، شهدت توغو انخفاضا نسبته ٨٢ في المائة في ديونها الخارجية في ديسمبر ٢٠١٠، عند بلوغ نقطة الإنجاز. وإجمالا، فقد وصل ٢٦ بلدا أفريقيا الآن إلى نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستفادت تلك البلدان من تخفيف أعباء الديون (انظر الجدول ١). وقد ساهم أعضاء نادي باريس إلى حد كبير في تخفيف عبء الديون عن البلدان الأربعة جميعا من خلال الموافقة على التخفيضات وعمليات إلغاء الديون الثنائية. وبلغت مساهمة أعضاء نادي باريس في تخفيف عبء الديون عن كاهل هذه البلدان الأربعة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أكثر من ٩ بلايين دولار بالقيمة الاسمية.

٥٦ - وبالرغم من هذا التقدم، تتجدد المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون، ولا سيما في ضوء التأثيرات التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وزيادة مشاركة الجهات المانحة الجديدة والناشئة في أفريقيا وزيادة حافطة قروضها تبعا لذلك. وطبقا لتقارير حديثة، فإن ٩ من الـ ٢٦ بلدا أفريقيا التي استفادت حتى الآن من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون لا تزال تواجه الإعسار، أو تتعرض لخطر مواجهته بدرجة كبيرة^(٤).

(٤) الفريق المعني بتقديم أفريقيا، القوة التحويلية للشركات، التقرير المرحلي لأفريقيا لعام ٢٠١١ (جنيف، ٢٠١١).

الجدول ١

المستفيدون الحاليون والمحتملون من مبادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة
المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون

الحالة	البلدان
٢٦ بلدا في مرحلة ما بعد الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنگال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
٤ بلدان في مرحلة ما بعد البت	تشاد، وجزر القمر، وكوت ديفوار وغينيا
٣ بلدان في مرحلة ما قبل البت	إريتريا والسودان والصومال

المصدر: صندوق النقد الدولي، في تموز/يوليه ٢٠١١.

جيم - الاستثمار المباشر الأجنبي

٥٧ - طبقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا انخفاضا حادا في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٩ بليون دولار بعد وصولها أعلى مستوى في تاريخها بلغ ٧٢ بليون دولار في ٢٠٠٨، ويرجع ذلك أساسا إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتشير التقديرات الأولية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لعام ٢٠١٠ إلى المزيد من تدهور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة ١٤ في المائة، حيث وصلت إلى ٥٠ بليون دولار^(٥).

٥٨ - وقد تدهور الاستثمار المباشر الأجنبي في جميع المناطق دون الإقليمية في القارة، باستثناء أفريقيا الوسطى، التي استفادت من الاستثمارات الكبيرة في غينيا الاستوائية. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، انخفضت الاستثمارات في كل من قطاع الصناعة التحويلية و المواد الأولية بسرعة خلال الأزمة، بحيث أصبح قطاع الخدمات أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام ٢٠٠٩. ونظرا للانتعاش السريع في الأسعار العالمية للسلع بعد الأزمة، من المتوقع أن يزداد الاستثمار المباشر الأجنبي في الصناعات الاستخراجية في عام ٢٠١١. وفي الواقع أنه بينما ظلت الاستثمارات في المجالات غير المطروقة منخفضة نسبيا في

(٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "رصد اتجاهات الاستثمار العالمي رقم ٥"، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

عام ٢٠١٠، كانت عمليات الاندماج والاستحواذ في مجال الصناعات الاستخراجية آخذة في التصاعد.

٥٩ - ومع استمرار تدهور تدفقات الاستثمار من الشركاء التقليديين، أمعنت البلدان الناشئة في تعزيز موقفها في أفريقيا، مع تزايد حصتها باطراد. وعلى سبيل المثال، ارتفعت حصة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الناشئة في آسيا من متوسط قدره ٦,٧ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ إلى ١٥,٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨.

٦٠ - وقد واصلت البلدان الأفريقية أيضا الجهود التي تبذلها لتحسين مناخ الاستثمار من أجل جذب الاستثمار المباشر الأجنبي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، كانت قد أبرمت ٧١٥ معاهدة استثمار ثنائية لتشجيع المستثمرين الأجانب وحمايتهم. ونفذت اللجان الاقتصادية الإقليمية أيضا برامج استثمار إقليمية^(٦) وتتجلى أيضا الجهود المتزايدة التي تبذلها أفريقيا في تحسن الأداء في تقرير البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال التجارية ٢٠١١: إحداث فرق جوهري للمستثمرين، والذي يقيم بيئة تنظيم الأعمال التجارية. وفي عام ٢٠١١، يورد التقرير ٣ بلدان أفريقية من بين الاقتصادات الأكثر تحسنا. ويدعم الشركاء في التنمية هذه العملية، وذلك في جملة أمور، من خلال المبادرة المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يعزز قدرة البلدان الأفريقية على تصميم وتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها تحسين مناخ الأعمال فيها.

دال - التجارة

٦١ - على مدى السنة الماضية، لم يحرز فعليا أي تقدم في التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا التي تؤثر على أفريقيا في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، رغم التزام قادة مجموعة ال-٢٠، في قمة مجموعة ال-٢٠ في سيول التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، باحتتام جولة الدوحة بحلول نهاية عام ٢٠١١، مما يؤكد على الدور الحيوي للتجارة في التعافي الاقتصادي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، حققت المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والمناطق الأفريقية تقدما محدودا للغاية. وفي مؤتمر القمة الثالث لأفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي عقد في ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، جدد الجانبان التزامهما بالتوصل إلى حلول للشواغل المشتركة التي ما زالت قائمة بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. بيد أن المفاوضات توقفت.

(٦) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاستعراض المتبادل للفعالية الإنمائية في أفريقيا ٢٠١١ التقرير المرحلي (٢٠١١)، وهو متاح على

http://www.uneca.org/gpad/publications/mdre2011/MRDE%202011_Interim_EN.pdf.

٦٢ - وقد ازدادت التزامات المعونة من أجل التجارة لأفريقيا بعد الاستعراض العالمي الثاني لمبادرة المعونة من أجل التجارة في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت ١٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٢١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨^(٧) وركزت على البنية التحتية والقدرة الإنتاجية. وسيجري الاستعراض العالمي الثالث للمبادرة في عام ٢٠١١، مما سيخلق قوة دفع إضافية للمعونة من أجل التجارة.

٦٣ - وتتصدى البلدان الأفريقية حالياً لانخفاض مستوى التجارة داخل أفريقيا، وأكدت مجدداً التزامها بالمزيد من التكامل في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السادس عشر. وتركز برامج البنية التحتية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على التواصل الإقليمي، وتواصل اللجان الاقتصادية الإقليمية جهودها لتحقيق المزيد من التكامل التجاري، وعلى الأخص من خلال اتفاق مزعم للتجارة الحرة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بحيث يكون الهدف النهائي هو إنشاء اتحاد جمركي موحد. وتهدف المجتمعات الإقليمية الثلاثة إلى استكمال المرحلة الأولى من جهود تكاملها، والتي تتمثل في إنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

هاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٤ - ما برحت تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنمية أفريقيا، استكمالاً للتعاون بين الشمال والجنوب. وكان للنمو السريع لاقتصادات البرازيل والصين والهند واقتصادات ناشئة أخرى أثر كبير وإيجابي إلى حد كبير على القارة، مما أدى إلى زيادة تدفق المساعدات المالية والتجارية والإنمائية. وفي أعقاب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، ساعدت الروابط الاقتصادية وأشكال التعاون الأخرى في تخفيف أثر الأزمات على الاقتصاد الأفريقي وساهمت في إعادة القارة إلى مسار الانتعاش الاقتصادي. وأضفى توافق آراء سول لمجموعة العشرين بشأن التنمية الهادفة إلى تحقيق النمو المشترك طابعاً رسمياً على هذا الدور الجديد للاقتصادات الناشئة في الساحة العالمية.

٦٥ - وبعد نجاح عقد منتدى للتعاون بين الصين وأفريقيا، سعت دول ومناطق أخرى إلى إنشاء هياكل رسمية تقوم بتوجيه تعاونها ومشاركتها مع أفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك المنتدى الدولي الثاني المشترك بين فييت نام وأفريقيا الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٠، ومنتدى إيران وأفريقيا الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والقمة العربية الأفريقية الثانية

(٧) المرجع نفسه.

التي عقدت في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي تلك القمة اعتمد الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية استراتيجية للشراكة الأفريقية - العربية تهدف إلى إنشاء منطقة أفريقية عربية متكاملة وإقامة تعاون اقتصادي وسياسي وثيق.

٦٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، قامت الهند أيضا بتعميق تعاونها مع أفريقيا خلال قمة منتدى أفريقيا - الهند الثانية التي عقدت في إثيوبيا تحت عنوان: "تعزيز الشراكة: رؤية مشتركة". واعتمد إطار أفريقيا والهند لتعزيز التعاون من أجل استكمال الإطار القائم وإدخال تحديثات على خطة العمل المشتركة الحالية تشتمل على آلية للمتابعة. وأعلنت الهند عن تقديم ما قيمته ٥ بلايين دولار على هيئة دعم لأفريقيا على مدى السنوات الثلاث القادمة في إطار أرصدة ائتمان لمساعدة أفريقيا في تحقيق أهدافها الإنمائية، وتقديم مبلغ إضافي بقيمة ٧٠٠ مليون دولار لإقامة مؤسسات جديدة وبرامج للتدريب. وقرر المنتدى أيضا إضفاء الطابع المؤسسي على عملية القمة.

٦٧ - وعلى الصعيد العالمي، اعتمد وزراء حركة عدم الانحياز في أيار/مايو ٢٠١١ في إندونيسيا وثيقة ختامية شاملة ترسم ملامح رؤية مشتركة للحركة للسنوات الخمسين المقبلة، وإعلانا تذكاريًا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الحركة. وأكد إعلان بالي التذكاري مجددا على ضرورة توسيع وتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز التنسيق في صياغة مواقف واستراتيجيات مشتركة بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد الإعلان أيضا على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية وتمويل التنمية من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على أن تراعى، في جملة أمور، احتياجات أفريقيا الخاصة.

واو - قرى الألفية

٦٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مشروع قرى الألفية تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ١٠ مواقع في بلدان أفريقية واقعة جنوب الصحراء الكبرى، ليشمل حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

٦٩ - وتشير التقارير المرحلية التي نشرت بعد السنوات الثلاث الأولى من العمليات إلى أن النهجشاريعي نهج فعال. ويبين الرصد والتقييم الدقيقان لتسعة مواقع للبحوث أن متوسط محصول الذرة قد تضاعفت بمقدار ثلاث مرات وأن مستويات سوء التغذية المزمن لدى الأطفال الذي تقل أعمارهم عن الستين قد انخفضت بنسبة ٤٣ في المائة. وأنشئت برامج للوجبات المدرسية في جميع البلدان، حيث يحصل ٧٠ في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية

على وجبة مدرسية يوميا. وكان لذلك أثر إيجابي كبير على القيد في المدارس والمواظبة على الدراسة.

٧٠ - وتبين النتائج المحققة في القطاع الصحي أن فرصة الحصول على اختبارات للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية أثناء فترة الحمل زادت بمقدار الضعفين وتحسنت معدلات الولادة في المستشفيات بنسبة ٥٠ في المائة في المتوسط. وسجل المشروع انخفاضاً في معدلات انتشار الملاريا فاقت نسبته ٨٠ في المائة، وزيادة في استخدام الناموسيات بمقدار سبع مرات. وتم تحصين حوالي ٧٥ في المائة من الأطفال بلقاح الحصبة وتلقى هؤلاء مكملات الفيتامين ألف في الشهور الستة الماضية. وتضاعف عدد الأشخاص الذين يحصلون على المياه الآمنة، وزاد عدد الأشخاص الذين لديهم مرافق صحية ملائمة بمقدار ثلاث مرات.

٧١ - ويقوم عدد من البلدان بدراسة الدروس المستخلصة من المشروع لوضع استراتيجيات وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تسترشد بهذا النموذج المتكامل. ففي غانا ومالي ونيجيريا، تقوم الحكومات بطرح مبادرات تعزيزية وطنية للأهداف الإنمائية للألفية تستند إلى تجربة قرى الألفية، وفي أوغندا وملابوي استرشدت المناقشة العامة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الحكومي بنتائج المشروع.

رابعاً - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظمتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامجه المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولنظام المجموعات

٧٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم دعمها التقني والمؤسسي للبرنامج الذي تنفذه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والتابعة للاتحاد الأفريقي. وشهد العام الماضي زيادة مواءمة البرامج التي تنفذها شتى الكيانات التابعة للأمم المتحدة مع البرامج التي تنفذها مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجان الاقتصادية الإقليمية. وتشارك منظومة الأمم المتحدة مشاركة كثيفة في جميع عمليات التعزيز المؤسسي تلك وفي تصميم البرامج وتنفيذها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطني والمجتمعي.

٧٣ - وحققت الآلية التنسيقية الإقليمية إنجازات كبيرة والدليل على ذلك تعزيز التنسيق من جانب وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وتحديداً، لقي مفهوم "توحيد الأداء" قبولا

متزايدا، مع اعتراف الوكالات بضرورة اعتماد نهج جماعي لدعم بناء القدرات في الاتحاد الأفريقي.

٧٤ - وحققت الدورة الحادية عشرة للآلية التنسيقية الإقليمية المعنية بموضوع "مؤتمر ريو + ٢٠"، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نتائج مهمة، وخصوصا في ما يتعلق بتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي أعطى زخما جديدا لتنفيذ البرنامج. وأُنجز استعراض البرنامج في عام ٢٠١٠ وأدرجت النتائج الرئيسية في تقرير الأمين العام (A/65/716-S/2011/54). ولقي التقرير دعما كبيرا للبرنامج بين أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويدعو التقرير إلى تعزيز المشاركة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن ضرورة تعزيز تعبئة الموارد لتنفيذ البرنامج.

٧٥ - وتعززت عملية إعادة تنظيم أمانة الآلية التنسيقية الإقليمية من آلية تقودها الأمم المتحدة أساسا لتصبح أمانة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويقوم الاتحاد الأفريقي بصورة متزايدة بأخذ زمام المبادرة وتولي القيادة بفعالية. وتضم الأمانة المشتركة الآن موظفين متفرغين مستقدمين من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللتين تواصلان تقديم الدعم والتنسيق الاستراتيجيين للآلية. وعُززت عمليات التنسيق، وخاصة بإنشاء وحدة التنسيق التابعة لنيباد في مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وطراً أيضاً تحسن في التنسيق ضمن كل مجموعة من المجموعات وفيما بينها. وعلى وجه الخصوص، قامت مجموعة الدعوة والاتصال بإشراك ممثلي وسائط الإعلام الأفريقية في الاجتماع الثاني للحوار بين وسائط الإعلام الإقليمية في أفريقيا الذي عقد في ليسوتو في حزيران/يونيه ٢٠١١ واعتمد إعلان ماسيرو لتعزيز دور تلك الوسائط في مجال الدعوة المتعلقة بأولويات التنمية للاتحاد الأفريقي/النيباد.

٧٦ - وواصلت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا، التي دعاها للانعقاد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في المقر، توفير إطار فعال لوكالات منظومة الأمم المتحدة من أجل تبادل الخبرات والتجارب. وعلى وجه الخصوص، تنشط فرقة العمل في تقديم المساهمات والاقتراحات لإعداد تقارير الأمين العام.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٧ - شهد العام الماضي تقدما في تنفيذ مشاريع النيباد وفي مواصلة تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعونة التجارية للبلدان الأفريقية. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال تحديات أساسية ماثلة في مجال

تنفيذ النيباد. ولما كان هذا العام يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ينبغي للبلدان الأفريقية مواصلة تنفيذ مشاريع النيباد وتخصيص مزيد من الموارد لها وتشجيع تطوير القطاع الخاص، وينبغي للشركاء الإنمائيين اتخاذ خطوات عاجلة للوفاء بالتزاماتهم تجاه أفريقيا.

٧٨ - ويمكن أن تكون الذكرى السنوية العاشرة للنيباد نقطة تحول في تنفيذ أولوياتها القطاعية. ويستلزم ذلك توفر الحزم والقيادة لتحويل رؤية تنمية أفريقيا والالتزامات الدولية بها إلى أفعال ونتائج سياسية. وبعد انقضاء عشر سنوات على اعتماد الشراكة الجديدة، لا ينبغي أن يكون "سير الأمور على النحو المعتاد" خياراً. ويمكن أن تكون التوصيات التالية نقطة انطلاق.

٧٩ - وتشدد الوثيقة التأسيسية للنيباد على ضرورة قيام شراكة بين الحكومات الأفريقية وشعوبها بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد تحقق الكثير في توسيع مساحة مشاركة المجتمعات المدنية. وتحتاج البلدان الأفريقية الآن إلى الاستفادة من هذا الزخم، ومواصلة تعزيز الآليات لمشاركة جميع شرائح المجتمع في العمليات السياسية والإنمائية وإدماجهم فيها وتمكينهم.

٨٠ - ولما كان القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تنفيذ النيباد، ينبغي للبلدان الأفريقية تهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية عن طريق مواصلة تحسين البيئة الاستثمارية. وتحتاج البلدان الأفريقية أيضاً إلى مواصلة إجراء إصلاحات مؤسسية ملائمة لجذب رأس المال الخاص، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية.

٨١ - ونظراً لأهمية التنمية الزراعية في ضمان الأمن الغذائي ومواجهة الأزمات الغذائية المتكررة، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى إلى تحقيق هدف إعلان مابوتو المتمثل في تخصيص ما نسبته ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للقطاع الزراعي والتنمية الريفية وضمان أسلوب أفضل للإدارة تُدار به الموارد المخصصة بفعالية.

٨٢ - وتمثل المرأة الأفريقية وجه الأمل والقوة والفرص لأفريقيا. وينبغي للبلدان الأفريقية تخطي السياسات والخطط وصولاً إلى التنفيذ، بما في ذلك تحديد أولوية التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف عقد المرأة الأفريقية ٢٠١٠-٢٠٢٠.

٨٣ - وبعد أن خضع ١٤ بلداً لاستعراض الأقران، ينبغي للحكومات تنفيذ برامج العمل والتوصيات المتفق عليها لمراجعة التقارير القطرية للآلية الأفريقية لاستعراض

الأقران. ويمكن لعملية الاستعراض أن تمضي بسرعة أكبر من أجل تسريع وتيرة الإنجاز لدى البلدان التي بدأت بالفعل عملية استعراض الأقران.

٨٤ - وينبغي للبلدان الأفريقية دمج قضايا التغير المناخي في التخطيط والإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي وإدماج السياسات البيئية في القطاعات الإنتاجية، وينبغي للشركاء الدوليين دعم جهودهم الرامية إلى تخفيف الآثار والتكيف. وينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية المشاركة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، والذي سيكون لوثيقته الحتمية تأثير على مستقبل النمو المستدام في القارة.

٨٥ - ويضطلع العديد من البلدان والمنظمات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور متزايد بوصفها شركاء إنمائيين للبلدان الأفريقية. ولذلك، فمن أجل زيادة فعالية المعونة، يلزم إشراك شركاء إنمائيين جدد وناشئين من غير أعضاء اللجنة. ويمكن للمنتدى الرابع القادم الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي سيعقد في بوسان بجمهورية كوريا، أن يكون المنبر المناسب لذلك. وفي المنتدى الرفيع المستوى، ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يضعوا في الاعتبار الموقف الأفريقي، وتوافق آراء تونس الذي يدعو إلى المضي إلى ما هو أبعد من فعالية المعونة، للتركيز على فعالية التنمية، بحيث يكون هدفها النهائي هو الهدف المتمثل في تقليل الاعتماد على المعونة، وتعزيز الاعتماد على الذات.

٨٦ - ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي أن يسهما في تحقيق النمو في أفريقيا. وينبغي للشركاء الإنمائيين اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية لتحقيق زيادة كبيرة في مدفوعات المعونة، من أجل الوفاء بالتزاماتهم بمضاعفة المساعدة لأفريقيا. وينبغي لهم المحافظة على الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا.

٨٧ - وفي سياق ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب في أفريقيا، ينبغي للشركاء الإنمائيين عقد جولة الدوحة المنتظرة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مع ما لها من أبعاد إنمائية، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية وتعزيز الآفاق لإيجاد فرص العمل.

٨٨ - وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ينبغي للشركاء الإنمائيين مواصلة دعم وتعزيز النظم الصحية الوطنية، والبنية التحتية البحثية وقدرات المختبرات وتوسيع نظم المراقبة بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من تأثير هذا الوباء، وفقا لما ورد في

الإعلان السياسي المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٨٩ - وتمثل المعونة لصالح التجارة آلية فعالة لدعم البلدان الأفريقية في تحسين القيود المتعلقة بالعرض والاستفادة من زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق. وعليه، فينبغي لتدابير المعونة لصالح التجارة أن تكون مكاملة للجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام الصادرات الأفريقية لا بديلة عنها، وأن تؤدي إلى تعزيز مساهمة القارة في التجارة العالمية.

٩٠ - وعلى الرغم من الانخفاض في تكاليف خدمة الدين من خلال الاضطلاع بمختلف المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف لتخفيض عبء الدين، يعاني عدد من البلدان الأفريقية من إفسار قد يؤثر على قدرتها على تحمل أعباء الدين. وللحفاظ على القدرة على تحمل أعباء الدين، ينبغي للشركاء الإنمائيين أن تكفل منح البلدان المؤهلة للحصول على تخفيض الديون تخفيفا كاملا لعبء الدين من جميع الدائنين، بما في ذلك الدائنين التجاريين، ورد دعاوى المرفوعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جانب الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس.